Aura Korppi-Tommola

دور المراة في بناء الديموقراطية

التجربة الفنلندية

MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS OF FINLAND

المحتويات

سيدة المزرعة الكادحة: قبل عصر الصناعة	3
عصر الصناعة والتوسع الحضري	6
بناء الديمقراطية ١٩١٧–١٩٤٥	9
إعادة البناء	12
المجتمع الفنلندي اليوم: لا يزال على الطريق نحو المساواة	17
منظمة الديمو الفنلندية	20

COVER PHOTO: JYRKI KOMULAINEN / GORILLA

سيدة المزرعة الكادحة:
قبل عصر الصناعة

شراكة يومية فى الزراعة:

يقوم النظام الديمقراطي فى فنلندا على نظام الديمقراطية القديم لبلدان شمال اوروبا اي الاسكندنافية. كانت فنلندا جزءا من السويد تقريبا ٧٠٠ عام قبل أن يتم ضمها إلى الإمبراطورية القيصرية الروسية فى ١٨٠٩, فى أعقاب الحرب بين السويد وروسيا. أصبحت فنلندا تتمتع بالحكم الذاتي كجزء من روسيا, وسمح بتطوير برلمان وطني خاص بها, وكان به أربع طبقات: طبقة النبلاء, الطبقة البرجوازية, طبقة رجال الدين (كنيسة لوثرين البروتستانتية), والفلاحين (الطبقة الرابعة) والتي تتألف من المزارعين الأثرياء الذين يملكون أراضيهم ويدافعون الضرائب.

كانت فنلندا دولة زراعية من الطراز الأول حيث زرع الأرض مزارعون مستقلون أو مزارعون مستأجرون (عمال المزارع المستأجرة "طوربريت" الذين عاشوا وعملوا فى الاقطاعيات الكبيرة (. وكان هناك عدد قليل من المراكز الحضرية الصغيرة نسبيا ومن المدن الكبرى فى فنلندا مدينة توركو ومدينة هلسنكي اللتان كان بهما بضعة آلاف من السكان فى مطلع القرن الثامن عشر.

في هذا المجتمع الزراعي عاش المزارعون بالقرب من الحقول التى يزرعونها حيث تسكن العائلات بعيدا نسبيا عن بعضهم البعض. و يمكن وصف حياتهم بأنها كانت عبارة عن معركة من العمل الشاق المتصل فى ظل ظروف مناخية قاسية. الجميع داخل المزرعة يعملون من اجل البقاء. العائلات الكبيرة والممتدة قد ضمت عدة اجيال بجانب الرجال المستأجرين الذين يعملون خارجا بالحقول والفتيات اللاتي يعملن بالأجرة فى الداخل أو فى إنتاج الألبان, شكلت مجتمعا كل أفراده منسجمين مع بعضهم البعض وكان لديهم القدرة للعمل معا وكانت لديهم أيضا الحاجة لتلبية احتياجات أفراد الأسرة من أجل حياة اجتماعية كريمة .

وكان العمل بالمزرعة ينقسم إلي اعمال يقوم بها الرجال واخرى تقوم بها السيدات. حيث أخذت المرأة على عاتقها القيام بالأعمال المنزلية اليومية وكذلك رعاية الحيوانات بالمزرعة بينما كان الرجل يعمل في العناية بالحقول بالاضافة لصيد الحيوانات والأسماك. وقد اتسم هذا التقسيم فى كثير من الاحيان بالمرونة كنتيجة لمشاركة الكثير من الرجال فى الحروب الخارجية كما حدث فى حرب الثلاثين عام (١٦١٨-١٦٤٨) والحرب الشمالية الكبرى فى مطلع القرن السابع عشر.

لم يكن لدى فنلندا طبقة حاكمة بالمعنى المفهوم ولكن كانت هناك طبقة حاكمة تتكون فى المقام الاول من هؤلاء الذين كان أسلافهم قد قدموا من خارج فنلندا. أما موظفي الخدمة المدنية والقساوسة فكانت حياتهم متواضعة على الرغم من ان معظمهم كانوا من "الطبقة العليا" الناطقة بالسويدية, أما عامة الشعب فقد كانوا يتحدثون الفنلندية. كانت الطبقة العليا صغيرة

العدد فقراء نسبيا حتى أن نساء هذه الطبقة أيضا لم يمكنهن الفرار من العمل المنزلي. هكذا كان الشعب الفنلندي متجانسا ويكافح ضد الظروف القاسية للحياة فى فنلندا .

وفقا للقوانين السويدية القديمة الخاصة بالارض كانت النساء دائما تحت وصاية الذكور من الأقارب. حيث كن بحاجة الى أب, زوج, أخ أو بعض الأقارب الذكور كأوصياء عليهن. إلا إن النساء الارامل هن فقط اللواتي كن يمتلكن حق التحكم فى زمام أمورهن وممتلكاتهن, وفي نفس الوقت كن أولياء لأمور لأولادهن أما اذا تزوجت الارملة مرة آخرى تفقد استقلاليتها.

بالنسبة للميراث كانت المرأة فى القرى الريفية ترث فقط نصف ما يرثه الرجل ولكن فى المدن الحضرية كان لها نفس الميراث كالرجل بغض النظر عن جنسها ولكن ظلت ملكية الأرض في المقام الأول في أيدي الرجال, فالذكور هم ورثة الأرض فى حين أن الإناث يرثن الأصول كالمتعلقات الشخصية والماشية والحبوب .

وقد حصل عامة الشعب على الحد الأدنى من التعليم من قبل الكنيسة. عملت الكنيسة اللوثرية وفقا لعملية الإصلاح على تعليم القراءة والكتابة كمتطلب للحصول على رخصة الزواج. وكان لابد على كل من العروسة والعريس أن تكون لديهم القدرة على قراءة الكتاب المقدس قبل أن يتم السماح لهما بالزواج.

شعب يعرف القراءة والكتابة

اخذت الكنائس الأبريشية على عاتقها مسئولية تعليم القراءة والكتابة للأطفال الأكبر سنا وكذلك البالغين أما فى المناطق النائية فقد كان الأطفال يتعلمون فى المنزل. كانت مؤسسات التعليم العامة مخصصة للرجال الذين يريدون أن يصبحوا كهنة او موظفي الخدمة المدنية. وأما بالنسبة لبنات عائلات الطبقة العليا المحدودة عددا فقد كن يتعلمن فى المنزل او فى مدارس خاصة للبنات الصغيرة والتى كانت منتشرة خاصة فى القرن الثامن عشر. وقد قدمت فكرة المدارس الحكومية للبنات إلى فنلندا من روسيا حيث ان الامبراطورة كاثرين الثانية هى من بدأت بشكل كبير فى تعليم الشابات. وكانت مدينة فيبوري (Viipuri) الفنلندية هى الأولى فى البلاد فى تأسيس مدارس عامة للبنات وذلك فى نهاية القرن السابع عشر. ثم تبع ذلك انشاء العديد من المدارس المماثلة فى أماكن آخرى من فنلندا.

وفى النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان قد تم انشاء مدارس عامة وخاصة للبنات فى العديد من مدن فنلندا.

وفى ستينات القرن التاسع عشر اقيمت المدارس الإبتدائية المنفصلة عن الكنيسة وفى نفس الوقت تم انشاء معاهد المعلمين حيث كان للنساء ايضا الحق فى الدراسة بها. وقد اجبرت المجالس المحلية للمدن على المحافظة على وجود المدارس الابتدائية ولكن مسؤلية ارسال الأطفال الى المدرسة كان ترجع لقرار الأباء والأمهات.

واما بالنسبة للدراسة بالجامعة فكان الامر يحتاج الى اذن خاص بالنسبة للمرأة حيث بدأت العديد من النساء فى سبعينيات القرن الثامن عشر فى التقدم بفاعلية للحصول على هذا التصريح. أما فى مطلع القرن التاسع عشر فقد وصلت نسبة النساء في الجامعات اكثر من ١٠ بالمائة.

PHOTO: MANNERHEIM LEAGUE FOR CHILD WELFARE.

كان أساس التعاون بين المرأة والرجل تقسيم العمل اليومي في المناطق الريفية قليلة السكان.

عصر الصناعة والتوسع الحضري

فتيات المصانع والخادمات

بدأت فنلندا الدخول فى عصر الصناعة وأصبحت أكثر تحضرا فى القرن الثامن عشر. وهذا يعني أن حاجة الناس للانتقال من القرى الى المراكز الحضرية قد ازدادت. ويعني ايضا أن المرأة أصبحت فى حاجة إلى ان يكون عقد العمل باسمها ودون الحصول على إذن من الوصي اي الرجل.

كان من الشائع فى مطلع القرن التاسع عشر خارج المجتمعات الزراعية ان النساء غير المتزوجات كن نشطاء في سوق العمل حيث يكسبن عيشهن الخاص وجميعهن تقريبا عملن كخادمات للأسر أو في المصانع أو كمساعدات في المتاجر. وكانت النساء يطلبن للعمل خاصة فى مصانع النسيج ومصانع التبغ.

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان لكل من الرجل والمرأة حرية الاختيار فيما يتعلق بمهنتهم. وبدأت الشابات من الطبقات العليا والمتوسطة العمل في البنوك ومكاتب البريد، وكذلك القيام بدور موظفي الخدمة المدنية العامة، والمعلمين، والممرضين. كما بدأت بعض النساء حياتهن المهنية في مجال العلوم البحثية.

وفي وسط الطبقة العاملة واصلت معظم النساء المشاركة في كسب المال لعائلاتهن حتى بعد أن أصبحن زوجات. وكن يعملن كعاملات نظافة أو في أماكن غسيل الملابس.

وقد تم فتح أول حضانة عامة للأطفال وبدأ تدريب معلمات رياض الأطفال وابتداء من نهاية القرن التاسع عشر تم تأسيس مدارس لتعليم النساء التدبير المنزلي واعمال الحقول كالمدارس المهنية للنساء في الريف وكذلك كانت هناك أيضا مدارس لتعليم فن رعاية الحيوانات المنزلية تستهدف النساء وايضا مدارس لتأهيل الفتيات كزوجات للمزارعين في المستقبل .

بدأت المرأة تستقل ماليا بشكل بطيء. وقد تم كتابة نصوص فى القانون للحفاظ على الاستقلال المادي الكامل للنساء غير المتزوجات في عام ١٨٦٤، ولكن ظلت النساء بعد الزواج تفقدن هذه الاستقلالية. ثم تم خفض السن التي يمكن للمرأة أن تحصل فيه على استقلالها عام ١٨٩٨ وقد أعطى هذا القانون الجديد الكثير من الاحتمالات للمرأة المتزوجة للحصول على مزيد من السيطرة على ممتلكاتهن الخاصة. منذ عام ١٨٨٩ أصبح للمرأة المتزوجة الحق في التحكم فى دخلها الشخصي. ولكن النساء المتزوجات ظللنا تحت وصاية أزواجهن ولم يكن لهن الحق فى عمل العقود بأسمائهن.

حق الاقتراع الشامل والمتكافئ

قامت دوقية فنلندا الكبرى بعمل اصلاحات واسعة وشاملة فى مجلس النواب فى عام ١٩٠٦. قامت بتغيير النظام القديم القائم على الطبقات الاربعة وأنشئت هيئة واحده لمجلس

النواب. وقد جرى تمديد حق التصويت لجميع البالغين الفنلنديين نساء ورجالا لاختيار ممثليهم فى البرلمان، وللجميع صوت واحد فقط بغض النظر عن ثرواتهم أو وضعهم الاجتماعي. كما اعطي للمرأة أيضا الحق فى ان تكون عضوة فى مجلس النواب .

كان الاصلاح فى البرلمان بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ فنلندا. حيث بدأت الأحزاب السياسية فى الظهور. وفي أول انتخابات برلمانية لمجلس النواب بعد إصلاحه والذي عقد في عام ١٩٠٧ فاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي وكان على الطبقات العليا أن يتعلموا كيفية التعاون مع أعضاء البرلمان من جميع طبقات المجتمع، بما في ذلك الطبقات العاملة.

وبفضل هذه الانتخابات أيضا اشتركت النساء في عملية صنع القرار نظرا لوجود تسعة عشر من النواب الجدد من النساء. لم يكن هناك احزاب منفصلة "للمرأة" ولكنهن وقفن جنب الى جنب مع الرجال في احزابهم. انضمت النساء في معظم الأحيان إلى الأحزاب التى كان يشرك فيها آبائهن أو إخوانهن أو أزواجهن. كما طلبت الاحزاب من النساء المميزات فى اعمالهن فى المنظمات المختلفة الترشح من خلال تلك الاحزاب من اجل الحصول على اصوات النساء.

إن العملية الانتخابية فى فنلندا كانت تفضل المرشحين المستقلين وبالتالى اصبح هذا لصالح النساء ايضا. أما بالنسبة للبلدان التي تكون فيها العملية الانتخابية تعتمد على انتخاب ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية فهذا يشكل صعوبة بالنسبة لحصول المرأة على مقاعد فى البرلمان. كانت النساء الفنلنديات في البداية غير نشطاء كناخبين مثل الرجال. وواجهت المنظمات النسائية صعوبات كثيرة لتشجيع النساء على الترشح والتصويت للنساء. فأقيمت بكل حزب من الاحزاب هيئة خاصة للمرأة حتى تكون فيها المرأة لها مشاركات عديدة فى أنشطة سياسية والتى ساعدت المرأة في حملاتها عندما رشحت نفسها لمقعد. هذه الممارسة مستمرة حتى اليوم، والمنظمات النسائية السياسية تلعب دورا حاسما في تعبئة ودعم المرأة في الترشيح للبرلمان وإثارة التساؤلات حول المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية.

العملية الانتخابية:

الانتخابات فى فينلندا تتم كالتالى يعطى المواطن صوته للمرشح الذي يمثل حزبا سياسيا بحيث يكون لكل من الفرد والحزب صوتاً واحداً. يترشح العديد من المرشحين عن كل منطقة وينتخب الناخبون فى المناطق التى يعيشون فيها والمسجلين بها.

يتم تجميع الأصوات لصالح للاحزاب جميعها وعدد الاصوات يحدد عدد الممثلين المنتخبين من كل الحزب. وعلى مستوى الحزب الواحد يتم اختيار ممثليه على أساس عدد الأصوات الفردية. المرشح الحاصل على أعلى نسبة الأصوات الفردية يحصل على نصف الاصوات المعطاة للحزب والذي يحتل المرتبة الثانية بالنسبة للعدد الأصوات الفردية يحصل على نصف الاصوات المتبقية وهكذا، مما يعنى ان اختيار الفائز بالمقعد لا يعتمد على القائمة التى يختارها الحزب ولكن الناخبين أنفسهم لديهم خيار المرشح الذي سيتم انتخابه.

PHOTO NATIONAL BOARD OF ANTIQUITES

في الانتخابات الديمقراطية الأولى التي عقدت بفنلندا، تم انتخاب ١٩ امرأة للبرلمان. و قد قررن أن يسلكن ويرتدين ما يليق بعضوات محترمات في البرلمان. تبين الصورة ١٣ من هؤلاء ١٩ عضوة الأولى في البرلمان.

وفي البرلمان كانت النساء دائمة التسائل عن كل ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والصحية وكذلك شؤون المرأة وحقوقها. وكانت الشؤون السياسية أيضا من اهتمامات النساء في البرلمان على الصعيد الوطني، والعمل فى هذا الصدد جنبا إلى جنب مع زملائها من اعضاء الحزب. استغرق الأمر فترة طويلة قبل أن تعطى المرأة مهام مؤثرة ضمن مجموعة حزبها في البرلمان أو فى اللجان التابعة له.

في الفترة ما بين عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٧ كانت الاوضاع غير مستقرة في روسيا ودوقية فنلندا الكبرى التابعة لها. قام إمبراطور روسيا الذي كان فى نفس الوقت الدوق الأكبر لفنلندا بحل البرلمان الفنلندي في أحيان كثيرة وإعادة الانتخابات كذلك. حدث تباطأ فى تمرير التشريعات الاجتماعية فى غضون الحرب العالمية الأولى. فعدد النساء في البرلمان لم يكن كبير لكنه تفاوت بين ١٦ و ٢٥ عضوة خلال السنوات الأولى من الاستقلال عن روسيا. خلال هذه الفترة لم تعط المرأة مشاركات كبيرة في البرلمان أو في الحكومة: وقد عينت امرأة واحدة فقط عضوة من البرلمان للعمل في مجلس الدولة اسمها مينا سيبللنبا Miina Sillanpää وهي عضوة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي وقد شغلت منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة فى عشرينيات القرن الماضى.

بناء الديمقراطية
١٩١٧-١٩٤٥

أصبحت فنلندا دولة مستقلة ذات سيادة في ٦ ديسمبر ١٩١٧ واختارت النظام الجمهوري كنظام للحكم. اعطى رئيس الجمهورية دورا كبيرا ومماثلا لذلك الذي يعطى لمكتب الرئيس في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم الرئيس بتعيين الحكومة التي يجب أن تحظى بثقة البرلمان. وبعد الاستقلال كانت هناك في البلاد حرب أهلية لمدة أربعة أشهر في ربيع عام ١٩١٨. وكان جانبا الحرب الأهلية من "البيض"، بقيادة المارشال مانرهايم والذي يمثل الحكومة، و"الحمر" المتمردين. انتهت الحرب الأهلية مع الانتصار الذي حققته الحكومة، ولكنها خلفت جروحا عميقة في نسيج المجتمع وفجوة هائلة بين الجانبين المتصارعين.

بانتهاء الحرب الأهلية بدأت فنلندا في إصدار تشريعات اجتماعية جديدة. وكان أهم إصلاح ساعد في إحلال السلام في البلاد هو الإصلاح الزراعي في عام ١٩١٨ والذي أعطى المزارعين المستأجرين إمكانية شراء الأراضي الزراعية التي يزرعونها بأنفسهم. وهكذا أصبحت فنلندا بلد مكون من العديد من المزارع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك صدر تشريع للتفتيش على المؤهلات المهنية وتشريع لحماية الأطفال اليتامى والمتبنين وإنشاء نظام التأمين الصحي الوطني بالإضافة إلى برنامج معاش الشيخوخة. في عام ١٩٣٧ صدر القانون العام للمعاشات

PHOTO: MANNERHEIM LEAGUE FOR CHILD WELFARE

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح لجميع الأمهات والأطفال الحق في الوصول إلى النظام الوطني لعيادات الطفل والتي نمت من أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال صحة الرضع في العشرينات.

وقانون حماية الطفل اللذان اعطيا المجتمع مسؤلية رعاية الأطفال واصحاب المعاشات من لكبار السن. عملت الحكومة على التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتحسين الرعاية الصحية لدرجة أن معدل وفيات الاطفال الرضع انخفض من نحو مئتين رضيع من بين كل الف مولود فى خلال العام الأول من الولادة فى العام التالى للحرب الأهلية ١٩١٩ إلى سبعين رضيع فقط فى عام ١٩٣٩.

عملت عضوات البرلمان بلا كلل على مدى العقد المقبل لتحسين التشريعات لإزالة القيود المفروضة على

PHOTO: FINNISH DEFENCE FORCES PHOTOGRAPHIC CENTRE

خلال حرب الشتاء عام ١٩٣٩ عملت المرأة والرجل معا في الدفاع عن بلدهم. وعملت النساء ايضا في قوات الدفاع التطوعية والتي كان يطلق عليها ‹لوتا سفارد›.

حقوق المرأة. ومنذ عام ١٩٢٦ أصبح من الممكن تعين المرأة فى أي منصب متعلق باطار الخدمات المدنية. وكانت الاستثناءات لا تزال قائمة في العشرينات من القرن العشرين فى مناصب معينة داخل جهاز الشرطة والمؤسسات القانونية، والقوات المسلحة، والكنيسة اللوثرية التي هي جزء من الدولة الفنلندية.

صدر تشريع للتعليم الالزامى الشامل لجميع الأطفال فتيان وفتيات فى العشرينات من القرن الماضي. وأصبحت جميع المؤسسات التعليمية تضم نفس العدد من الفتيات والفتيان منذ عام ١٩١٠ . وكذلك تم التاكيد على المساواة في التعليم من خلال حقيقة أن تلك المدارس كانت تقريبا كلها مختلطة. وكانت البلد قليلة الكثافة جدا بالسكان ولذلك كان ببساطة من غير الممكن من الناحية المالية فتح مدارس منفصلة للبنات والبنين إلا في المدن الكبرى. وكان الآباء أيضا سعداء جدا لارسال الأشقاء إلى نفس المدرسة. خلال سنوات ما بين

خلال الحرب العالمية الثانية عندما كانت الجمهورية الفنلندية الشبابة في خطر اقتربت طبقات الشعب الفنلندي من بعضها البعض وازدادوا تعاونا و تماسكا في كثير من النواحي.

خاضت فنلندا ثلاث حروب منفصلة أولها ما يسمى "حرب الشتاء" في ١٩٣٩–١٩٤٠ ضد الاتحاد السوفياتي عندما هاجم الاتحاد السوفياتي من وراء الحدود الشرقية؛ الثانية إلى جانب الألمان في ١٩٤١–١٩٤٤ ضد الاتحاد السوفياتي في محاولة لاستعادة الأراضي المفقودة في حرب الشتاء، وثالثها الحرب ضد الألمان في شمال فنلندا في ١٩٤٤–١٩٤٥ وكانت هذه الحرب مطلوبة من قبل الاتحاد السوفييتي في معاهدة السلام مع فنلندا في عام ١٩٤٤.

توفي تقريبا ٩٠٠٠٠ رجل في الحروب الثلاث التي خاضتها فنلندا وكان هذا العدد تقريبا نفس العدد من الأطفال الذين ولدوا في الثلاثينات في فنلندا. عندما عاد السلام أخيرا كان هناك ٥١٠٠٠٠ معاق و ٢٠٠٠٠ أرمل واكثر من ٥٠٠٠٠ يتيم من أحد الوالدين أو كليهما كنتيجة للحرب. وكذلك خسرت فنلندا اكثر من عشرة في المئة من إجمالي مساحتها إلى الاتحاد السوفياتي وتم إجلاء ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ فنلندي من هذه الأراضي واصبحوا من المشردين داخل فنلندا. في لابلاند الفنلندية في شمال البلاد، كان الألمان يحرقون كل شئ وهم يتراجعون ويغادرون.

الحربين العالميتين كان ما يقرب من ثلث الطلاب في الجامعة من النساء. وازداد عمل المرأة خارج المنزل ببطء، فكان ٣٨ بالمئة من القوة العاملة من النساء في الثلاثينات. أثناء الحرب الاهلية تمكن المجتمع الفنلندي من تجميع قوته والتخلص من خلافاته الداخلية. وفي "كلمة الحكومة في يناير" ١٩٤٠ تم عمل اتفاقات الأجور في سوق العمل وبعد تلك تم اتفاقات التوافق بين أرباب العمل والعاملين على شكل وطبيعة العمل. وتمت إزالة الموضوع الخاص بقضية "حرب اللغة" من جدول الأعمال بين فريقي النزاع في فنلندا. وبنفس الروح تمت معالجة الفجوة بين الرجل والمرأة.

فى خلال سنوات الحرب تقدمت المرأة الفنلندية فى نظر الشعب وحملت مسؤولية الجبهة الداخلية. وكان اكثر من مئتين ألف من النساء والفتيات على خط واحد فى الحركة النسائية التطوعية للدفاع المسماة بمساعدات 'لوتا سفارد'. وعملت هذه الحركة على توصيل الطعام الى القوات فى محطات السكك الحديد وفى المطاعم وتنظيف وتجهيز ملابس الجنود والمساعدات فى المكاتب والاتصالات والمستشفيات الميدانية. أخذت هذه الحركة 'لوتا سفارد' على عاتقها تنظيم الجنازات العسكرية للجنود الذين ماتوا فى الحرب. وعملت ما يقرب من مئة ألف سيدة مباشرة فى جبهات القتال وفى تقديم العون والمساندة للجيش ولكن دون حمل السلاح. وعملت منظمات وطنية اخرى فى التعاون مع الحكومة والهيئات المحلية وشكلت نوعاً من توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية العامة من خلال مساعدة يتامى الحرب واسر مصابي الحرب وأولئك الذين فقدوا منازلهم فى القصف او المشردين وغيرهم من الذين كانوا يواجهون صعوبات.

PHOTO: MANNERHEIM LEAGUE FOR CHILD WELFARE

كرست المنظمات النسائية في النصف الأول من القرن التاسع عشر معظم وقتهم وأنشطتهم لتدريب النساء في أساسيات الاقتصاد المنزلي وتبين الصورة دورة رعاية الأطفال التي قدمتها شعبة Voikkaa فويكا لجمعية مانرهايم لرعاية الطفولة في العشرينات.

زاد عمل المرأة خارج المنزل أيضا لأنه في زمن الحرب كان واجبا إلزاميا على السكان البالغين بأكملهم القيام بالعمل إذا ما دُعوا إليه. في حين أن الرجال كانوا في الجبهات دخلت المرأة مجالات جديدة في قطاع الصناعة والاتصالات. وجاءت المرأة في الحياة العامة بطريقة جديدة تماما وتحول المجتمع الى مجتمع إعتاد على رؤية النساء اللاتي يعملن في وظائف ذات أهمية.

إعادة البناء

النساء في السياسة:

لقد غيرت الحروب وضع المراة سواء على مستوى دورها فى البيت أو المجتمع على نحو غير مألوف. وازداد عدد النساء المرشحات بالبرلمان وعدد كبير من هولاء النساء دخلن حيز الرأى العام من خلال عملهن داخل المنظمات التى تهتم بشئون المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى. كان هناك ايضا ارتباط واضح بين ازدياد وجود المرأة داخل البرلمان وارتفاع مستوى التعليم بالنسبة للنساء إضافة إلى زيادة نسبة النساء فى القوة العاملة.

استطاعت المرأة أن تحصل على مراكز ذات ثقة داخل الأحزاب التى أنضمت إليها وأيضا داخل اللجان والحكومة. وبدايةً من عام ١٩٤٨ اصبح وجود المرأة مقبولاً على الأقل فى منصب وزير الشئون الاجتماعية والصحة. منذ عام ١٩٦٦ لم تشكل أي حكومة دون ان يكون بها نساء. مع دخول السبعينيات تولت العديد من النساء مناصب وزيرات داخل كل حكومة وعلى الأقل مرة واحدة شغلت المرأة مناصب كل الوزراء باستثناء منصب وزير الخارجية والذى كان يعد فقط لعمل الرجال وأول إمراة تولت هذا المنصب عام ١٩٩٤ كانت تاريا هالونن Tarja Halonen من الحزب الديمقراطي الإجتماعي والتى أصبحت بعد ذلك أول رئيسة لفنلندا.

النساء في البرلمان الفنلندي

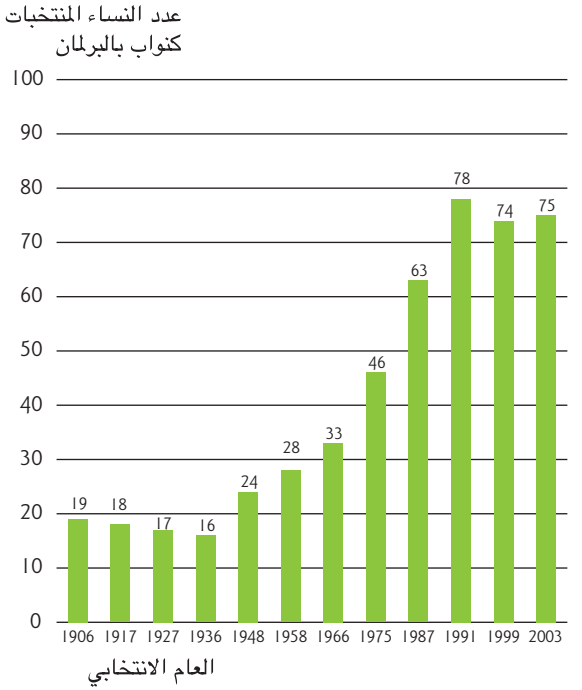

تم تعيين أول سيدة فى منصب نائب رئيس مجلس النواب فى السبعينات. وأول سيدة عينت فى منصب رئيس مجلس النواب كانت ريتا أوسوكاينن Riita Uosukainen من حزب الائتلاف الوطنى. على مدار بضعة سنوات فى التسعينات كان

كلا من رئيس مجلس النواب ونائبيه الأثنين من النساء. وفى نفس الوقت كانت تشغل منصب محافظ مدينة هلسنكى العاصمة الفنلندية سيدة تدعى إيفا-ريتا سيتونن-Eeva Riitta Siitonen.

وعادة ما كان للنساء اللاتى عملن بالسياسة شهرة واسعة حيث حذن على إعجاب الناس فى فنلندا وأيضا حصلن على نسب أصوات عالية فى الانتخابات. وكان لديهن الرغبة والقدرة على التعامل ومعاونة زملائهن الرجال فى أحزابهن والاحزاب الاخرى. وكانت شبكات دعمهن غالبا ما تضم عدد كبير من الجمعيات النسائية بالإضافة إلى المنظمات النسائية التابعة لإحزابهن.

إزداد عمل المرأة خارج المنزل وظل فى ازدياد مضطرد بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث ان أثناء سنوات الحرب دخلت المرأة العديد من مجالات العمل التي كان غير مسموح لها العمل بها. ايضا أدت الحرب لوجود كثير من الاسر التى فقدت احد الأبوين وفى الأغلب كانوا رجال ولذلك كانت الكثير من النساء تتحمل مسئوليات عائلاتهن. إضافة إلى ان العديد من النساء اصبحن أرامل وبالاضافة الى إرتفاع معدلات الطلاق وهذه العوامل أدت إلى أن أصبح على عاتق النساء تحمل مسئولية الأطفال وتربيتهم.

مع بداية الخمسينات والستينات ازدادت مظاهر التمدن والصناعة في فنلندا بشكل سريع وغير عادي وازدادت الحاجة إلى الإيدى العاملة مما أدى إلى توسع كبير فى قطاع الخدمات العامة. بدأت العديد من الدول الصناعية فى أوروبا فى توظيف الكثير من العاملين من دول البحر المتوسط وشمال إفريقيا وذلك خلال مرحلة التصنيع ولكن فنلندا قررت إدخال نسائها إلى سوق العمل.

فى الفترة ما بين١٩٤٥- ١٩٤٩ حدث تباطأ في دخول

PHOTO: MATTI KAINULAINEN / LEHTIKUVA

في الوقت الحالي وصلت المرأة في فنلندا إلى أعلى المناصب في الحكومة الوطنية. من اليسار: رئيس جمهورية فنلندا تاريا هالونين Tarja Halonen ، رئيسة البرلمان ريتا أوسوكاينن Riitta Uosukainen ؛ في الخلفية دكتور بيرتي ارايارفي Pertti Arajärvi زوج رئيسة الجمهورية.

المرأة إلى سوق العمل بسبب إرتفاع معدلات المواليد سنويا فى هذه الفترة اكثر من ذي قبل. ولكن مع بداية العقد التالى ووصول هذه المواليد الجديدة سن التعليم وبداية المدرسة عادت النساء الى سوق العمل. وفي العقود التالية قام العديد من النساء واللاتي لهن أطفال في سن ما قبل المدرسة بالعمل خارج المنزل.

وفى الفترة التى تلت الحرب بدات عمليات التطوير فى التشريعات الاجتماعية خطوة خطوة مما ادى الى تقديم الدعم للاسر وايضا الافراد. ومنذ منتصف الاربعينات اصبح لدى فنلندا عيادات مجانية لاستقبال النساء الحوامل والمواليد الجدد والاطفال ومتابعة صحة الأمهات اثناء

PHOTO: EDUSKUNTA

في عام ١٩٩١ تم انتخاب عدد قياسي من النساء إلى البرلمان. تبين الصورة ٧٨ عضوة جديدة في البرلمان بعد الانتخابات مباشرة على درج مبنى البرلمان.

الحمل وايضا ومتابعة صحة طفلها حتى بلوغه سن المدرسة على الأقل والتي هي في فنلندا ٧ سنوات. بعد ذلك ينتقل الطفل إلى نظام الرعاية الصحية المدرسية حيث يتم تنظيم زيارات الرعاية الصحية فى اطار تقديم المشورة الفردية بحيث يلتقي المريض بنفس موظف الرعاية الصحية على أساس منتظم. وقد شعرت الامهات بالامتنان تجاه هذا النظام. منذ عام ١٩٣٨ بدات حملات اعلامية فى تعليم النساء كيفية الاهتمام بصحتهن وصحة اطفالهن. اضافة الى ذلك تم ابتكار صندوق المولود الجديد والذى يوفر لكل اسرة كافة الاحتياجات التى يتطلبها عضو الاسرة الجديد خلال الشهور التى تتبع الولادة.

ومع نهاية الاربعينات تم تشريع اجازة الوضع لكل أم حامل وفى البداية كانت لمدة بضعة أشهر ولكن بعد ذلك امتدت الفترة فاصبحت كل ام تستطيع ان تاخذ اجازة سنة كاملة للعناية بطفلها. ومع نهاية السبعينات أصبح للأب الحق فى اخذ أجازة الأبوة عند ولادة الطفل مما أعطى للأباء الحق فى البقاء فى المنزل للعناية بالطفل لبضعة أسابيع بعد الولادة. واصبح للأباء الحق فى البقاء فى المنزل بدلا من الأم واستخدام الأجازة الأبوية لرعاية المولود الجديد لمدة ٦ أشهر. أيضاً للأبوين الحق فى إختيار أي منهما سيبقى فى المنزل لرعاية الطفل وذلك بعد انتهاء الأجازة الأبوية دون أن يفقدوا الحق في العودة إلى وظائفهم. وهذا وفقا لقانون الرعاية الصحية المنزلية للأطفال الاقل من ثلاث سنوات في العمر.

منذ إعلان قانون المعاشات الوطنية (٣٤٧/١٩٥٦) لعام ١٩٥٦, أصبح لدى فنلندا صندوق المعاشات التقاعدية للمواطنين والذى يوفر معاشات لكافة المواطنين الذين وصلوا سن التقاعد ٦٥, بغض النظر عن ما إذا كانوا قد عملوا داخل أو خارج المنزل. وقد تم تطوير نظام المعاشات التقاعدية للعاملين في شركات القطاع الخاص منذ أوائل الستينات. وقد وضعت أسس نظام التأمين الصحي الوطني في العقد نفسه؛ وفي عام ١٩٧٢ دخل حيز التنفيذ قانون جديد بشأن الرعاية الصحية الوطنية وهو قانون الرعاية الصحية الأولية (١٩٧٢/٦٦)، والذي يضمن الحق لجميع المواطنين في الرعاية الصحية المنظمة والممولة من قبل الحكومة. تم التركيز بوجه خاص في هذا النظام الوطني للرعاية الصحية على الوقاية من الامراض والمشاكل الصحية من خلال برامج التطعيم والحملات الإعلامية على سبيل المثال.

PHOTO: MANNERHEIM LEAGUE FOR CHILD WELFARE

بدأت النساء التدريب المهني في مرحلة مبكرة من التاريخ الحديث لفنلندا.
النساء في الصورة هن من الطالبات في مدرسة تدريب معلمي رياض الأطفال.

من أجل النساء العاملات اللواتي يرعين الاطفال كان لابد من توفير أماكن للرعاية اليومية لهؤلاء الأطفال. فى البداية قامت البلديات بانشاء ما يسمى برياض الأطفال العامة لتلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض. أيضا قامت المنظمات الخاصة والأفراد فضلا عن المصانع الكبيرة والشركات بإقامة مراكز الرعاية النهارية للأطفال. وزاد الضغط من أجل الرعاية النهارية المنظمة على المستوى المحلى خلال نهاية الستينات. وفى عام ١٩٧٣ أعلن قانون الرعاية اليومية للأطفال (١٩٧٣/٣٦) الذي طالب البلدية بتنظيم الرعاية النهارية لأولئك الذين يحتاجون اليها. ومع ذلك لم ينجح هذا القانون كما كان متوقعا عمليا ولذلك تم تعديلة فى منتصف التسعينات إلى جعل قبول الطفل في نظام الرعاية النهارية العامة حق ذاتي للطفل و لا يمكن أن يتم رفضه لأسباب مالية.

وقد شيدت بعناية دور الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحسنت الخدمات الاجتماعية مع تحسن الاقتصاد القومي. وقد تم الإهتمام بالفئات الاجتماعية الواحدة تلو الاخرى من خلال

مجال الضمان الاجتماعي الوطني والمجالات الطبية الوطنية والرعاية الصحية. ونتيجة لهذا التقدم المنهجي في الثمنينات تم التوصل إلى النقطة التي تحتاج فقط إلى المزيد من التحسينات في النظام وكانت تتمثل في المقام الأول في تعزيز مبادئ المساواة.

بالنسبة لمساواة المرأة قدمت أهم الإصلاحات في الثمنينات. واضطرت فنلندا لدراسة التشريعات الخاصة بهن من أجل التصديق على معاهدة سيداو بالامم المتحدة وصدر قانون الاسم للأسرة والذي جعل للمرأة الحق في الحفاظ على اسم العائلة الذي ولدت به حتى بعد الزواج. في عام ١٩٨٦ قد عرضت فنلندا التشريعات الخاصة إلى النقطة التي يمكن أن يتم التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. شهد العام التالي بدء سريان قانون المساواة بين الرجل والمرأة والذي تطلب من المسؤولين معاملة الرجال والنساء على قدم المساواة في جميع الأمور. أدت هذا المساواة بعد بضعة سنوات على سبيل المثال إلى سن قانون جعل من الممكن للرجل الذي توفيت زوجته الحصول على معاش الأرملة بعد وفاتها.

وايضا ازادت الامكانيات المتاحة للمرأة للمشاركة في سوق العمل، فتحت بعض الوظائف العامة المتبقية التي كانت مغلقة في وجه المرأة لهن في عام ١٩٧٥، باستثناء بعض الوظائف العليا في القوات المسلحة. وفتحت هذه الوظائف للمرأة في عام ١٩٩٥، وهو العام نفسه الذي أعطيت النساء فيه إمكانية المشاركة طوعا في الخدمة العسكرية الوطنية التي هي إلزامية للرجال. اليوم اصبح للمرأة الخدمة العسكرية الإلزامية من ٦-١٢ شهرا والتي كانت جزءا من حياة الرجال الفنلندية منذ الاستقلال.

وقد تم في الكنيسة اللوثرية والتى هي كنيسة الدولة الفنلندية اعطيت النساء الحق في القيام بعمل القس منذ عام١٩٨٦.

كان هناك شعور بأن هذه القوانين التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين لا تقوم بهذه المهمة بسرعة كافية حتى أنه فى عام ١٩٩٥ صدر القانون الذي يتطلب تسمية ممثلين من الجنسين في الأقلية إلى ما لا يقل عن ٤٠٪ من الوظائف العامة في مجموعات العمل واللجان والمجالس. بعد وضع هذا القانون حيز التنفيذ، سمح للنساء الحصول على الوظائف التي كانت تعتبر تقليديا مناسبة فقط للرجال في أماكن مثل اللجان والمجالس الفنية والهندسية وقام الرجال بالعمل في المجالات التي تسيطر عليها النساء تقليديا، مثل رعاية الأطفال والخدمات الاجتماعية الأخرى.

المجتمع الفنلندي اليوم:
لا يزال على الطريق نحو المساواة

وقد بذلت جهود واعية وهادفة لتطوير الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في فنلندا لنحو ما يقرب من ١٥٠ عاما. مما أدى لتحقيق الكثير فعلى سبيل المثال ارتفع عدد النساء في البرلمان إلى أكثر من ٤٠بالمائة بين جميع النواب، وفي مجال السياسة القومية فتحت جميع الوظائف امام النساء وتم تحقيق خطوة هامة في عام ٢٠٠٧ عندما حصلت النساء على أغلبية في مجلس الوزراء للمرة الأولى. وكذلك حوالي ٤٨٪ من قوة العمل أصبحت من الإناث، تقريبا ٨٠٪ من النساء الفنلنديات البالغات يعملن خارج المنزل كما أن النساء اللاتي يشغلن وظائف اصبح لهن الحق في إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ويمكن أن تتوقع دعما من والد الطفل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. كما ان الرعاية النهارية العامة والنظام المدرسي الشامل يوفر أيضا للأمهات الإمكانيات العملية للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

في ما يتعلق بمستوى التعليم في فنلندا تفوقت النساء على الرجال في معدل التخرج من المدارس الثانوية التي تؤدي إلى الجامعة فاصبح سنويا (٥٨٪) من النساء يتخرجن من تلك المدارس وبالمثل اصبح المزيد من النساء (٥٨٪) يحصلن على شهادات من الجامعات. بينما الرجال يشكلون الأغلبية في الحصول على الشهادات التقنية (٧٧٪) والشهادات الخاصة بالتجارة والاعمال

PHOTO: TOMMY OLOFSSON / GORILLA

وحتى اليوم ما يزال سوق العمل ينقسم إلى "أعمال للمرأة" و"أعمال للرجال". فغالبا ما تعمل النساء في قطاع الشؤون الاجتماعية والصحة.

(٦٢٪). وتسيطر النساء بشكل عام على مجالات التعليم والعلوم الإنسانية (٨٤٪ و ٧٦٪ على التوالي). ويجري حاليا بذل جهود مشتركة لمحاولة جذب اهتمام عدد أكبر من الشابات لمجال التكنولوجيا والرياضيات، وكذلك جذب عدد أكبر من الشباب للإهتمام بمجالات التعليم والعلوم الإنسانية

PHOTO: HENRIK SÖRENSEN / GORILLA

ويجري تشجيع المرأة على اختيار الوظائف التي ليست بمعتادة للنساء.

والعلوم الاجتماعية. وتحمل النساء ما يقرب من نصف درجات الدكتوراة التي تمنحها الجامعات الفنلندية ولكن عدد الكراسي والمناصب الجامعية مثل منصب رئيس قسم التي تشغلها النساء في الجامعات قد بدأ يقترب من ٢٥٪ فقط من الإجمالي العام. لكنها تعتبر نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من هذه الجهود فإن المفهوم الخاطئ لتقسيم الوظائف في سوق العمل مازال سائدا حيث انه هناك ما يسمى بوظائف للنساء وأخرى للرجال فالنساء يعملن غالبا في وظائف تنطوي على تقديم الرعاية أو الخدمات.

والمرأة لا تزال تكسب في المتوسط حوالي ٢٠٪ أقل من الرجل ويرجع ١٠٪ من هذا الفرق إلى تقسيم سوق العمل بينما ال١٠٪ الاخرى ما تزال بدون تفسير. ولذلك نجد أن النساء ذوات الأعمار المتشابهة واللاتي لهن نفس التعليم ويعملون في نفس المهنة يكسبن ١٠٪ أقل من نظرائهن من الرجال. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بنوع الجنس هو أنه تقريبا في العقد الماضي أو ما نحو ذلك أصبح ينظر إلى العنف من قبل الأزواج ضد الزوجات بجدية حيث إنه تم اعتبار مواقعة احد الزوجين للأخر بدون رغبة منه/ منها جريمة اغتصاب منذ عام ١٩٩٤، كما أصبح العنف الأسري من اختصاص النيابة العامة.

لقد كان هناك تحديا آخر يتعلق بكيفية تقسيم العمل داخل الأسرة على أساس أكثر مساواة بين أفراد الأسرة. فحتى الآن تقوم المرأة بأكثر من ثلثي الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال مما يؤثر على تقدم المرأة في حياتها المهنية، وعلى الكيفية التي يتعامل بها سوق العمل مع النساء. في الوقت الحالي أكبر مشكلة للمرأة هي مشكلة الحصول على عمل دائم، أو العمل بدوام كامل حيث تتكون السيرة الذاتية للمراة من عدة وظائف قصيرة الأجل.

ومؤخرا بدأت مطالبات بأن تقسم النفقات ذات الصلة بالإجازات العائلية بين جميع أصحاب العمل وليس فقط بين اصحاب العمل الذين عندهم عاملون يقومون

بالإجازات العائلية وهذا يعني أنه لا يجب فقط على المجالات التي تكون فيها المرأة غالبية العمالة أن تتحمل هذا العبأ. ومازال النظام الحالي يحافظ على التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

فنلنديون متساوون فى الحقوق والواجبات

إن المساواة بين جميع الفئات في المجتمع وكذا بين الجنسين تجلب الكثير من الخير للمجتمع. تتم المحافظة على الظروف المعيشية التي تعكس القيم الإنسانية التي هي في صالح الجميع من خلال التشريعات الاجتماعية الفنلندية. النظام التعليمي يوفر إمكانية لكل الأطفال الموهوبين لاستخدام هذه المواهب لصالح المجتمع. فيعني هذا عمليا أن الشباب الموهوبين الذين يعيشون في المناطق النائية من البلاد يمكن لهم أيضا أن يساهموا في تطوير المجتمع، كما أن المستوى المعرفي للرجال والنساء على حد سواء يمكن أن إستخدامه من أجل الصالح العام. وبالرغم من أن المرأة لم تعد بحاجة إلى الاختيار بين الاستقلال المالي وتكوين الأسرة ظلت معدلات المواليد في فنلندا على مستوى عال نسبيا مقارنة مع العديد من البلدان الأوروبية الأخرى. التعليم يعطي المواطنين إمكانية فهم الشؤون القومية بما يكفل لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال السياسي في حياتهم. كما يوفر لهم المعلومات التي تساعدهم على الحياة بطريقة صحية، ويعلمهم كيفية الاعتناء بأنفسهم. في المجتمع الديمقراطي يتمتع جميع المواطنين بإمكانية اتخاذ قرارات بناء على معلومات وإرادة حرة لخلق حياة آمنة سليمة وجيدة. وقد أدى العمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين لتحسين الظروف المعيشية للرجال وكذلك النساء. في الأسر الحديثة اليوم الرجال والنساء اصبحوا شركاء على قدم المساواة؛ فالزوجات يمكن أن يشاركن في تحمل المسؤوليات وكذلك اتخاذ القرار. وبالأخص في طبقة الشباب يشارك الآباء اليوم في حياة أطفالهم أكثر من ما فعل الآباء في الأجيال السابقة .

PHOTO: TOMMY OLOFSSON / GORILLA

الرعاية النهارية العامة للأطفال تساعد النساء على التوفيق بين الحياة العائلية وبين كسب لقمة العيش. ويجري تشجيع الرجال على دخول المجالات غير المألوفة بالنسبة لهم، وتقديم نماذج جيدة للأطفال لما يجب أن يكون عليه الرجل.

منظمة الديمو الفنلندية

الأحزاب الفنلندية من أجل الديموقراطية أي ديمو فنلندا، وهي منظمة تقوم على التعاون بين الأحزاب الفنلندية المختلفة من أجل دعم و تطوير الديموقراطية مع شركائها من الدول الأخرى من خلال مشروعات العمل المشتركة.

ديمو فنلندا هي منظمة من الأحزاب للأحزاب

إن الخبرة و المعرفة للهيئات والأفراد الذين يعملون في مجال السياسة هي أهم موارد ديمو فنلندا حيث يساهم ممثلو الأحزاب المختلفة والذين لهم خلفيات متعددة بخبراتهم في أفضل ممارسة ديموقراطية للتعامل مع التحديات المختلفة فعلى سبيل المثال في تنزانيا تم بدعم من الأحزاب السياسية الفنلندية إنشاء حزب للمنظمات النسائية. أما في نيبال فقد أدى الجهد المشترك إلى كتابة أول جدول أعمال مشترك للشباب.

الديمقراطية بحاجة إلى نظام فعال متعدد الأحزاب:

تلعب الأحزاب دورا رئيسيا في دعم الديمقراطية. ديمو فنلندا تقدر التعاون بين الأحزاب وبعضها البعض والتي من شأنها تعزيز التفاهم المتبادل ونشر ثقافة السياسية البناءة كما تولى اهتماماً خاصاً لمشاركة الفئات الأقل تمثيلاً في الحياة السياسية.. الديمقراطية لا يمكن استيرادها أو تصديرها، ولكن يمكن ويجب دعمها.

يحصل نشطاء الحزب الفنلندي من خلال مشاريع الحوار والتدريب المشتركة على فهم أفضل لحالة الديمقراطية في البلدان النامية، وكذلك يحصلون على منظور جديد عن كيفية عمل الديمقراطية في فنلندا.

تساهم الأحزاب بخبراتها الخاصة وكذا بتجارب الممارسات العملية الجيدة مما يوفر الدعم لنظم الأحزاب المتعددة في البلدان الشريكة.

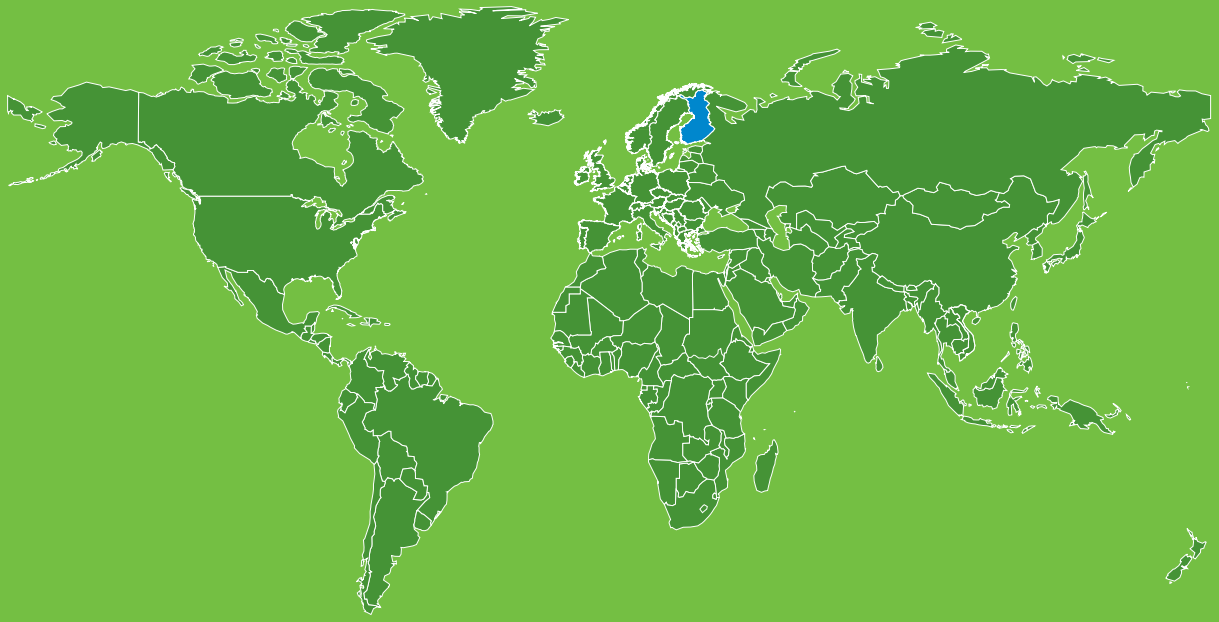

فنلندا في سطور:

جمهورية دستورية مستقلة منذ عام ١٩١٧.

- يبلغ تعداد سكانها ٥,٤ مليون نسمة ويبلغ مجموع مساحتها ٣٣٨٠٠٠ كيلومتر مربع والكثافة السكانية ١٥ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٦ سنة للذكور و ٨٣ سنة للإناث.
- الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد٣٥٥٥٩ يورو (٢٠١١).
- أصبحت كعضوا في الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٥ تتميز فنلندا بالاقتصاد الصناعي المتقدم مع ارتفاع مستوى المعيشة ونظام الرعاية الاجتماعية.

واحدة من أولويات الأجندة السياسية الفنلندية هي ضمان تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق والفرص. غالبية النساء الفنلنديات (٨٥٪) يعملن خارج المنزل ويشاركن بنشاط في الحياة السياسية. في البرلمان الحالي يوجد من أعضائه المئتين ٨٥ عضوا من النساء. رئيس الجمهورية هو السيد ساولي نينيستو. جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٦ سنة يحصلون على التعليم الأساسي الإلزامي. وقد أنجز نحو ٦٥٪ من السكان مرحلة ما بعد التعليم الأساسي و ١٣٪ لديهم شهادة جامعية أو مؤهل معادل.

NORDIC ENVIRONMENTAL LABEL
Printed matter
441 032

Innocorp Oy • Erweko Oy, 2012

في عام ٢٠٠٦ احتفلت فنلندا بمئوية منح حق الاقتراع العام لجميع المواطنين في فنلندا. من خلال منح الحقوق السياسية الكاملة للمرأة أصبح لفنلندا منذ ذلك الحين مجتمع تتساوى فيه مكانة النساء جنبا الى جنب مع الرجال ويكفلها القانون. مجتمع متساو يتيح لجميع المواطنين إمكانية اتخاذ خيارات حرة وتحقيق آمالهم وأحلامهم بغض النظر عن جنسهم. مشاركة المرأة في توفير احتياجات أفراد الأسرة و في اتخاذ القرار داخل الأسرة تسمح لهن بمشاركة المسؤوليات الأسرية وبالتالي يستفيد أيضا الرجال.

التعليم هو عامل مهم في تمكين المواطنين من التأثير على السياسة والمجتمع وتم تأسيس أول مدرسة للبنات بفنلندا أواخر القرن السابع عشر. في خلال أكثر من مئتي عام منذ ذلك الحين وصلنا إلى المرحلة التي تشكل فيها المرأة غالبية الطلاب في التعليم الثانوي والجامعي. تشارك النساء الآن أكثر من أي وقت مضى في سوق العمل الذي دخلته المرأة بأعداد كبيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال سنوات الحرب كان على النساء السيطرة على الجبهة الداخلية والقيام بالوظائف التي كانت تقليديا معتقد أن الرجال فقط هم القادرون على القيام بها.

يدعم نظام الرعاية الفنلندي الحديث أي الوالدين الذي يرغب في البقاء في المنزل لرعاية الأطفال الصغار. مع نمو الأطفال يزود نظام الرعاية النهارية الوطني ونظام المدارس الشاملة الوالدين بإمكانية الجمع بين العمل خارج المنزل والحياة العائلية. وهذا يعطي المرأة أيضا فرص أفضل للمشاركة في الأنشطة السياسية وتحمل المسؤولية في مواقف الثقة مثل المكتب السياسي المنتخب من المجتمع. كما أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مهمة للحفاظ على المساواة وعلى ضمان وصول وجهة نظر المرأة حول الشؤون الوطنية الى السياسات الحكومية.

DEVELOPMENT COMMUNICATIONS
PO BOX 456
FI-00023 Government
formin.finland.fi / Developmentpolicy and global.
finland.fi
E-mail: keoinfo@formin.fi

DEMO FINLAND
Töölöntorinkatu 2 B,
00260 HELSINKI
www.demofinland.org
E-mail: info@demofinland.org

FORMIN.FINLAND.FI

MINISTRY FOR FOREIGN
AFFAIRS OF FINLAND